نقول على تقدير الاختلاف اما ان يحصل مراد احدهما قال السيد
قدس سره في حاشية شرح حكمة العين الاخفاء في امكان ارادة
احدهما حركة زيد في وقت معين فلا يخ اما ان يمكن للآخر ارادة سكونه
في ذلك الوقت او لا والثاني يوجب عجزه اذ لا مانع له من ذلك الا ارادة
الاولى ضرورة انه ممكن في نفسه وعلى الاول يلزم امكان اجتماع
الارادة فان وقع يلزم وقوع احدهما دون الاخر وهو اجتماع المتنافيين
او العجز والا لزم امكان احدهما وامكان المحال محال انتهى اورد عليه
انه ان اراد بقوله يمكن للآخر ارادة سكونه في ذلك الوقت انه
يمكن له ارادة السكون في وقت ارادة الاول حركته من غير شرط
ارادة الحركة الاولى وهو معنى العرفية فهو مسلم لكن لا يلزم منه
اجتماع الارادتين جواز ان يزول ارادة الحركة عند الوجوب الاول
عند ارادة الثاني سكونه وان اراد انه يمكن ارادة الآخر سكونه
بشرط ارادة الاول حركته وهو معنى المشروطة مختار انه لا يمكن
للآخر ذلك وقوله وهو يوجب عجزه قلنا مم وانما يلزم عجزه لو كان
عدم الحركة اعني السكون ممكنا ولا ليس كذلك فانه وجود الحركة
بشرط ارادة احد الواجبين لها واجب وعدمها الذي هو السكون
ممتنع وذلك مثل ان يقال هل يجوز تعلق ارادة الواجب بعدم
زيد بشرط وجوده بل بشرط ارادة وجوده ام لا فان امكن يلزم
اجتماع النقيضين والا يلزم العجز فينتقض الدليل على تقدير

تقدير التوحيد ايضا نعم في وقت وجود زيد يجوز تعلق الارادة
بعدمه بان يزول ويتحقق العدم بدله لسكون الاصابع لكن
وقت الكتابة انتهى اقول لا يخفى ان عدم امكان ارادة الآخر سكونه
بواسطة كون الحركة واجبة بارادة الاول يوجب عجز الآخر قطعا
لو لا مانع ح من ارادة السكون سوى كون السكون ممتنعا بسبب
تعلق ارادة الاول بالحركة فعدم امكان ارادة الآخر السكون
انما نشأ من الاول وتعلق ارادته بالحركة ولا ينفي بالعجز سوى
هذا نعم لو كان امتناع السكون بنفسه لم يكن عدم امكان
ارادته اياه عجزا وبما ذكرنا اشار اليه قدس سره بقوله لفلا نمنع
عجزه ذلك الا ارادة الاولى ضرورة انه ممكن في نفسه وانه لكلام
في امكان تعلق ارادة الثاني بان يكون آن تعلق الارادة
الاولى بالحركة لا بعده حتى يقال انه ممتنع السكون بسبب
ارادة الحركة بل يكون كل من التعلقين بالممكن وما جعله نظيرا
لذلك لا يصلح نظيرا لان ارادة الواجب احدا طرفين يخصص
له بالوقوع في وقت دون الآخر فلا يتصور ارادتهما معا
لان هاتين الارادتين متضادان بالنسبة الى مريد
واحد فلا يجتمعان بخلاف ما مر يدين على ما لا يخفى وصرح
به بعض المحققين [illegible] فالجواب انه لا يخ ان يكون
قدرة كل واحد منهما وارادته لا هذا اذا اريد بف دهما في الآية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)